

محاصرة ابن سلمان في المستنقع اليمني

تتصاعد حرب الاستنزاف بوتيرة أعلى ضد السعودية بعد إعلان الجيش اليمني عن بنك أهدافه، وعلى وتيرة التباينات بين السعودية والإمارات، يعمّق الجيش واللجان ضعف محمد بن سلمان على الساحة العسكرية والدبلوماسية ليكثف هجماته بالطائرات المسيّرة والصواريخ المتوسطة المدى على أهداف سعودية، لا سيما مطاري جازان وأبها.

وآخرها استهداف قاعدة الملك خالد الجوية بخميس مشيط مستخدماً طائرات من طراز K2، كما يستغل الفرصة ويعلن الجيش بين الحين والآخر مقتل جنود سعوديين في مواجهات قرب الحدود اليمنية، ليؤكد فور انتهاء العملية إصابة الهدف بنجاح.

في المستنقع اليمني يحارب بن سلمان منفرداً، وفي حالة من الصدمة يحاول التعايش مع ظروفه بعدما أعلنت الإمارات انسحابها قبل فوات الأوان المحدد وخوفاً من الانغماس أكثر في المجهول.

فاتكال السعودية على القوات الإماراتية كان سنداً أساسياً في الحرب الميدانية، وفق ما شرحته صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية في مقال لها أن "السعودية تقاتل من الجو، لكن الإماراتيين المسلحين بحنكة سنوات من القتال إلى جانب الأميركيين بأفغانستان وغيرها هم الذين يحققون النجاح على الأرض". لكن قوة الجيش وحركة أنصاره في إصابة الأهداف وأهمها أحداث ميناء الفجيرة شكلت نقطة تحول وردع. ومع مرور أكثر من 5 سنوات، أثبت الحرب للإماراتيين أنه قد لا يمكن حسمها عسكرياً، وأن الطريق إلى نهاية الحرب وإحلال السلام سيكون عبر المسار الدبلوماسي فقط، وهو ما نقلته وكالات أنباء دولية عن مصادر إماراتية قولهم أن "قرار دولة الإمارات بالانسحاب الجزئي وإعادة نشر بعض قواته في اليمن هو انتقال من إستراتيجية القوة العسكرية إلى إستراتيجية السلام أولاً".

عدا عن ذلك تعتقد الإمارات أن تدريبها نحو 90 ألف مقاتل يمني مع الإنفاق عليهم وتسليحهم، قد تكون كفيلة بالحفاظ على مصالح دولة الإمارات في اليمن واستمرار نفوذها، خاصة في ميناء عدن العاصمة الجنوبية لليمن.

هذا كله يؤكد ما قاله محليين لصحيفة "نيويورك تايمز" أن خروج الإمارات يجعل من احتمال تحقق نصر عسكري سعودي بعيد المنال.

بالتزامن مع تراجع الامارات تمكن الكونغرس الأميركي من تمرير مشروع قرار يطالب بإنهاء الدعم العسكري الأميركي للسعودية، بما في ذلك بيع الأسلحة.

ويقول دبلوماسيون إن ابن سلمان المحاصر الآن باليمن طلب المزيد من المساعدات من الولايات المتحدة التي توفر حالياً الدعم اللوجستي وتبيعه الأسلحة، مثل المشاركة الاستخبارية على نطاق أوسع وربما نشر قوات خاصة أو مستشارين عسكريين.

لكن ولي العهد السعودي الذي يحاول تعويم مأزقه في الحرب، يطلب المزيد من المساعدات من الولايات المتحدة التي توفر حالياً الدعم اللوجستي وتبيعه الأسلحة، ومؤخراً كشفت وزارة الدفاع الأميركية، عن صفقة أسلحة جديدة أبرمتها المملكة مع شركة لوكهيد مارتن، بقيمة 1.5 مليار دولار تقريباً لتزويد المملكة بلوازم دعم صواريخ أنظمة الدفاع في المناطق ذات الارتفاعات العالية الطرفية (ثاد). في هذا السياق ترى صحيفة "أي" البريطانية في مقال لها إن بريطانيا صادقت على صفقة بيع أسلحة للسعودية بقيمة 650 مليون جنيه استرليني، بعد 6 أشهر من مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، مشيرةً إلى أن هذه الصفقة تمثل زيادة في مبيعات بريطانيا من الأسلحة بمقدار 10 أضعاف عن عام 2018.